غرفة تجارة كركوك ١٩٦٩- ٢٠٠٣ دراسة في دورها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي

أ. م. د. صلاح عريبي عباس

كلية الآداب / جامعة كركوك

الملخص

تعد الغرف التجارية من اهم المؤسسات المنظمة للنشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط التجاري بشكل خاص، عملت غرفة تجارة كركوك خلال الفترة ١٩٦٩-٢٠٠٣ بشكل فاعل في تنشيط الحياة الاقتصادية وازالة العراقيل التي تقف امام الانشطة التجارية والصناعية ، وذلك عن طريق وسائل مختلفة مثل ارسال المذكرات والبرقيات والوفود، وعقد اللقاءات مع المسؤولين في الحكومة ، والمشاركة في اللجان المختلفة ، وكذلك عقد الندوات والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية ، وعقد بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع الغرف التجارية في الدول المجاورة لتسهيل النشاط التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية ، ولم ينحصر نشاطها في المجال التجاري والصناعي ، بل كان لها مواقف مختلفة على المستوى السياسي حيث سجل لها العديد من المواقف الوطنية ، وعلى المستوى الثقافي اذ كانت كثيرا ما تقدم الدعم للأنشطة الثقافية ، فضلا عن مواقفها الاجتماعية في تقديم الدعم للمحتاجين .

كلمات افتتاحية : غرفة ، تجارة ، كركوك ،اقتصاد ، العراقية

Kirkuk Chamber of Commerce 1969-2003 A study of its economic, political, cultural and social role

Assist. Prof. Dr. Salah Oraibi Abbas

College of Arts / University of Kirkuk

Abstract

Because the chambers of commerce are considered one of the most important institutions organizing economic activity in general and commercial activity in particular, Kirkuk Chamber of Commerce worked effectively during the period 1969-2003 in revitalizing economic life and removing obstacles that stand in front of commercial and industrial activities, through various means such as sending notes , telegrams. Delegations, holding meetings with government officials, participating in various committees, as well as holding seminars and participating in local and international conferences, concluding some economic agreements with chambers of commerce in neighboring countries to facilitate commercial activity and document economic relations. Its activity was not limited to the commercial and industrial fields. It has different positions on the political level, where she recorded many national positions, and at the cultural level, where it often provided support for cultural activities, as well as its social positions in providing support to the needy.

Key words: Chamber – Commerce – Kirkuk- Economy - Iraqi

المقدمة

تعد الغرف التجارية من اهم المؤسسات المنظمة للنشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط التجاري بشكل خاص ، وتطور دورها بشكل واسع عبر التاريخ من حيث الحجم والنوعية نتيجة للتطورات الاقتصادية المختلفة التي شهدها وما يزال يشهدها العالم ، وتحول دورها من مختص بالدفاع عن المصالح التجارية وازالة العراقيل التي تقف في طريقها الى دور جديد يهدف الى العمل والموائمة والتنسيق بين مصالح الاعضاء المنتسبين اليها وبين الصالح العام ، والتعبير عن وجهة النظر الاقتصادية العامة في المجتمع ، فضلا عن دورها المساند والمكمل للاجهزة الرسمية في عملية التنمية والتطوير ، والقيام بدور مؤثر على المستوى الخارجي عبر تطوير العلاقات الاقتصادية ومد جسور التواصل بين مختلف الثقافات.

شهد تاريخ العراق المعاصر تاسيس الغرف التجارية في بغداد والموصل والبصرة عام ١٩٢٦ إذ شرع قانون للغرف التجارية وبمرور الزمن وبتطور أوضاع العراق الاقتصادية اخذ تأسيس الغرف بالتوسع وكان لمدينة كركوك نصيبها من ذلك اذ تاسست غرفتها التجارية في ١٥ تموز ١٩٥٧ومنذ ذلك الوقت قدمت الغرفة الكثير من النشاطات وعلى مختلف الاصعدة فكان لها دور متميز في النشاط الاقتصادي ، وفي تنظيم وتطوير التجارة الداخلية والخارجية والانشطة المرتبطة بهما عن طريق المساهمة في نشر الوعي التجاري والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الاقتصادية العراقية والعربية ، واقامة المهرجانات وعقد الندوات وغيرها ، ولكون هناك دراسة تناولت تاريخ هذه الغرفة خلال الفترة ١٩٥٧- ١٩٦٩[1]، ولكنها لم تغطي ما تبقى من تاريخها ومن اجل المحافظة على تاريخ الغرفة من الضياع لاسيما بعد ما تعرضت له من اعمال سلب ونهب وحرق لمرتين في عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ والذي تسبب في فقدان جزء كبير من الوثائق المهمة ، وللاستفادة من ذاكرة بعض الشخصيات التجارية التي لازالت على قيد الحياة لتدوين تاريخ الغرفة لذى ارتأينا استكمال هذه الدراسة ما بين عامي٢٠٠٣-١٩٦٩ اذ كان للغرفة اثر كبير في مجمل الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

اولا : متغيرات الوضع القانوني والاداري للغرفة

شهدت غرفة تجارة كركوك منذ عام ١٩٦٩ عدة متغيرات على الصعيد القانوني والاداري وكان للمتغيرات القانونية اثرها في طبيعة الانشطة الاقتصادية والخدمات المقدمة ، في حين كان للمتغيرات الادارية اثر في طبيعة الاشخاص القائمين على ادارة الغرفة وهيكلها الاداري ، اذ انضمت غرفة تجارة كركوك مع بقية الغرف التجارية العراقية الى الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية والذي صدر قانون بتأسيسه عام ١٩٦٩ ، وكان الهدف منه العناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية العراقية ، وانعكس اثر تشكيل الاتحاد بشكل واضح على مجمل انشطة الغرف التجارية العراقية[٢] .

وفي عام ١٩٧٣ وبموجب قانون غرف التجارة العراقية رقم (٤٥) جرى تغيير كبير في نظام غرف التجارة العراقية فاصبحت تحت سيطرة الدولة ، وحصر نشاط القطاع الخاص فيها وذلك عبر تقليل عدد اعضاء مجلس الادارة واشراك القطاع القطاع العام في ادارة الغرف وإعطائه الحصة الاكبر من مقاعد مجلس الادارة حيث جاء في المادة الثامنة من القانون (يتولى ادارة الغرفة مجلس يتالف من عدد من الاعضاء يحدده الوزير ، لا يقل عن سبعة ولا يزيد على خمسة عشر عضوا ، ويكون عدد ممثلي القطاع العام بزيادة عضو واحد على ممثلي القطاع الخاص ، ويتم تعيين ممثلي القطاع العام بقرار من الوزير)[٣]، وبالتالي اذا ما جرى التصويت على اي قانون فان الغلبة ستكون للقطاع العام ، وبموجب هذا القانون صدر النظام الداخلي للغرف التجارية العراقية في العام نفسه، ومن اهم المتغيرات في هذا النظام ما ورد في المادة الخامسة اذ بينت ان شكل مجلس ادارة الغرف يتألف من خمسة اعضاء من القطاع الخاص يتم اختيارهم بالانتخاب ، وستة اعضاء من القطاع العام يعينون من قبل الوزير على ان لاتقل درجة كل واحد منهم عن مدير عام ، هذا بالنسبة الى غرفة تجارة بغداد اما بالنسبة لغرف المحافظات فتتألف من ثلاثة اعضاء من القطاع الخاص ، واربعة اعضاء يتم تعينهم من القطاع العام على ان يكونوا من اصحاب الوظائف الكبيرة ، وبينت المواد (٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩) طريقة اجراء الانتخابات ومسؤوليات مجلس الادارة ، وكيفية ادارة الجلسات ، وكذلك صلاحيات الرئيس وامين السر والهيكل الاداري للغرفة ، اما المواد (٢٠-

٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥) فقد اشارت الى بدلات الاشتراك وطرق استيفائها ، واصبحت رسوم الاشتراك السنوي بالشكل التالي[٤] :

الصنف	الرســـــم		الصنف	الرسم	
	فلس	دينار		فلس	دينار
الممتاز أ	-	250	لثالث أ	-	10
الممتاز ب	-	200	الثالث ب	-	7
الممتاز ج	-	150	الرابع أ	-	4
الممتاز د	-	100	الرابع ب	-	3
الاول أ	-	50	الخامس أ	-	2
الاول ب	-	25	الخامس ب	500	1
الاول ج	-	20	السادس أ	250	1
الثاني أ	-	16	السادس ب	-	1
الثاني ب	-	12			

كما بين النظام الداخلي الكيفية التي يمكن من خلالها ان تنفذ الغرفة اهدافها وذلك من خلال اللجان المشكلة بالغرفة وهي بالشكل الاتي :

١.اللجنة المالية : تتولى مهمة مناقشة الميزانية التخمينية والختامية في ضوء السياسة المالية للغرفة وترفع توصياتها الى مجلس ادارة الغرفة.

٢.لجنة التحكيم والعرف والعادة : تكون مهمتها تسويق المنتجات الزراعية والصناعية والاهتمام بتصديرها، وتزويد الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمحاكم بالمعلومات المتعلقة بالتجار والعرف والعادة السائدة في المحلات التجارية ، والقيام بدور الحكم في حسم المنازعات والاختلافات التجارية.

٣.لجنة الكشف والتسعير :تتولى نشر اسعار المواد المتداولة في السوق المحلية ، والكشف عن الاموال التجارية وتسعيرها وتنظيم الشهادات المطلوبة.

٤.لجنة التسجيل والكفالات :تقوم بدراسة طلبات الانتساب للتجار وتجديد وتعديل اصنافهم، وتقديم وتعديل نسب الكفالات للتجار حسب اعمالهم.

٥.لجنة الدعاية والنشر : تتولى مهمة الاشراف على كافة المطبوعات التي تصدرها الغرفة.

٦.لجنة انضباط منتسبي الغرفة: تتولى النظر فيما يحيله الرئيس من شكاوى ومخالفات تصدر من منتسبي الغرفة وتسيء الى سمعة التجار.

واشار النظام الداخلي ايضا الى اللجان الدائمية المشتركة وهي:

١.اللجنة الاقتصادية في المحافظة : ويكون رئيس الغرفة عضوا فيها.

٢.لجنة تسعير الفواكه والخضر : وتشارك الغرفة بعضو عنها وتكون اجتماعات هذه اللجنة اسبوعية[٥] .

وبموجب هذا القانون كانت تشكيلة غرفة تجارة كركوك في عام ١٩٧٨ تتألف من سبعة اعضاء اربعة يمثلون القطاع العام وثلاثة يمثلون القطاع الخاص ، كما مبين ادناه[٦] :

ت	الاسم	المهنة	الصفه
1.	**حساني ياسين محمد**[٧]	**مقاول**	**رئيس الغرفة**
2.	**سالم محمود احمد**	**مدير الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية**	**نائب الرئيس**
3.	**سامي عزيز بني**	**مدير المؤسسة العامة للنفط والغاز**	**امين سر**
4.	**عمر الحاج عبد الله القطان**[٨]	**تاجر**	**نائب امين السر**
5.	**عبد الله خضر داود**	**مدير الرقابة التجارية**	**عضو**
6.	**مصطفى حميد عمر**	**مدير شركة المخازن العراقية**	**عضو**
7.	**مجيد صديق توفيق**[٩]	**مقاول**	**عضو**

وبحلول عام ١٩٨٣ صدر قانون رقم (٣٤) والذي تم بموجبه دمج اتحاد الغرف التجارية مع اتحاد الصناعات العراقي[١٠] باتحاد واحد هو الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية ، وفي ١ كانون الثاني ١٩٨٥ تمت عملية الدمج بصورة عملية ، واصبحت غرفة تجارة كركوك

تواكب عملية تطور التجارة والصناعة وتقوم بكافة الاعمال المناطة والموكلة بها من قبل الاتحاد وبموجب النظام الداخلي للاتحاد والغرفة ، وفي ضوء هذا الارتباط اصبح اعضاء مجلس ادارة الغرف يمثلون القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط ، واصبحت مدة العضوية في المجلس اربع سنوات ، واذا ما نظرنا الى تشكلية مجلس ادارة غرفة تجارة كركوك في عام ١٩٨٥ نجده على الشكل التالي[١١] :

ت	الاسم	المهنة	الصفة فى الغرفة
1.	نزار توفيق العمري[١٢]	مدير خزينة المحافظة	رئيسا
2.	عمر الحاج عبد الله القطان	تاجر	نائب الرئيس
3.	سعيد عبد العزيز الراوي	مدير معمل المشروبات الغازية	عضوا
4.	عبد المجيد وهيب عبد الرزاق	مدير الرقابة التجارية	عضوا
5.	خالد ابراهيم فوزي	مدير توزيع كهرباء	عضوا
6.	سالم محمود الكبابجي	مدير الاسواق المركزية	عضوا
7.	علمية فائق حسين	مدير المصرف الصناعي	عضوا
8.	جواد كاظم خضير الجنابي	مدير معمل طابوق	عضوا
9.	مظهر مدحت احمد[١٣]	صناعي	عضوا
10.	عبد الواحد شاكر جدوع[١٤]	صناعي	عضوا
11.	مجيد صديق توفيق	تاجر	عضوا

اما موظفي الغرف فقد طبق عليهم قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦[١٥]

بحلول عام ١٩٨٩ صدر قانون رقم (٤٣) انفصل بموجبه اتحاد الغرف التجارية العراقية عن اتحاد الصناعات العراقي ، وعادت الاتحادات والغرف الى صفتها المهنية ، ولم يعد موظفيها مشمولين بقانون خدمة موظفي الدولة[١٦]، وتولى ادارتها اعضاء من القطاع الخاص فقط ، لتعود بذلك الى ممارسة عملها الطبيعي بعيدا عن سيطرة القطاع العام ، وتتاح لها فرصة اكبر في ممارسة مهاها في الدفاع عن حقوق التجار وتمثيلهم خير تمثيل ، وازالة كل العقبات التي تعترض طريقهم .

وبموجب هذا القانون ايضا صنف اعضاء الغرف التجارية الى ستة اصناف وحدد بدل الاشتراك السنوي وفقا للكفاءة المالية وكما هو مبين ادناه [١٧] :

الصنف	الكفاءة المالية	بدل الاشتراك السنوي
الممتاز	من مليون دينار فاكثر	٢٥٠ دينار
الاول	من ٢٥٠ الف دينار الى اقل من مليون دينار	١٥٠ دينار
الثاني	من (١٠٠) الف دينار الى اقل من (٢٥٠) الف دينار	١٠٠ دينار
الثالث	من (٣٠) الف دينار الى اقل من (١٠٠) الف دينار	٥٠ دينار
الرابع	من (١٠) الاف دينار الى اقل من (٣٠) الف دينار	٢٥ دينار
الخامس	اقل من (١٠) الاف دينار	١٠ دنانير

بموجب القانون الجديد ايضا تم انتخاب اعضاء مجلس ادارة غرفة تجارة كركوك من القطاع الخاص ، وعقد المجلس المنتخب اول جلسة له في ١٤ كانون الاول ١٩٨٩ حيث تم انتخاب مظهر مدحت ده ده رئيسا للغرفة وصباح محمد صالح الصالحي[١٨] نائب للرئيس مع ثمانية اعضاء اخرين ، وفي نهاية عام ١٩٩٣ جرت عملية انتخاب مجلس ادارة الغرفة للدورة الثامنة عشر، وتم عقد الجلسة الاولى للمجلس الجديد في ١٦ كانون الاول ١٩٩٣ وفي هذه الجلسة تم انتخاب صباح محمد صالح الصالحي رئيسا للغرفة ومصطفى رؤوف اوجي (نوزاد اوجي)[١٩] نائبا اول للرئيس وعبد الواحد جدوع نائبا ثانيا للرئيس ، وفي الدورة الانتخابية رقم (١٩) والتي جرت في عام ١٩٩٧ اعيد انتخاب صباح الدين محمد صالح الصالحي رئيسا للغرفة، وتم اختيار خليل اسماعيل اغا[٢٠] وعبد الواحد شاكر جدوع نائبي للرئيس[٢١] .

وفي ٢ ايار ١٩٩٩ قررت لجنة الشؤون الاقتصادية تعديل بدلات الاشتراك لتكون على النحو التالي :

الصنف بدل الاشتراك السنوي

الممتاز	**٧٥٠٠ دينار**
الاول	**٥٠٠٠ دينـار**
الثاني	**٣٠٠٠ دينـار**
الثالث	**١٥٠٠ دينـار**
الرابع	**١٠٠٠ دينـار**
الخامس	**٥٠٠ دينـار**

كما اجريت بعض التعديلات على الدلالين حسب طبيعة اعمال الدلالة ، وعلى اجور الكشف والتحكيم والكفالة ، وكذلك الخدمات المتنوعة التي تقدمها الغرفة حيث اصبحت تستوفي الغرفة مبلغ ٢٥٠ دينار لقاء ما تقدمه من معلومات لدوائر الدولة والمحاكم عن القضايا المتعلقة

بأعضاء الغرفة ومبلغ ٥٠٠ دينار عن قضايا غير الاعضاء ، و٥٠٠ عن شهادة العضوية او أي وثيقة صادرة من الغرفة ، و٥٠٠ عن الهوية التي تصدر اول مرة[٢٢] :

ثانيا :إسهامات غرفة تجارة كركوك في معالجة الأوضاع الاقتصادية

استمرت غرفة تجارة كركوك بنهجها في خدمة مسيرة الاقتصاد والتنمية المستديمة منذ تاسيسها عام ١٩٥٧[٢٣] عبر تشخيص المشاكل ووضع الحلول لها وتقديم المقترحات التي من شأنها الارتقاء بالواقع الاقتصادي في مدينة كركوك بشكل خاص وفي العراق بشكل عام ، وسنحاول هنا استعراض اهم هذه الانشطة ، فنظرا لاهمية المصارف ودورها في تنشيط الحياة التجارية طالبت الغرفة بفتح مصرف ثاني في كركوك لان مصرف الرافدين كان هو الوحيد الذي يعمل في المدينة انذاك ، كما ايدت غرفة تجارة اربيل[٢٤] التي طالبت هي الاخرى بفتح مصرف ثان في اربيل[٢٥]، وفي كانون الاول ١٩٦٩ طالبت الغرفة المؤسسة العامة للمصارف باجراء تسهيلات للمزارعين المستلفين من المصارف دعما للاقتصاد الوطني ولزيادة الانتاج الزراعي ، كما طالبت المؤسسة العامة للتجارة بتوفير الحديد وتزويد وكلاء المؤسسة في كركوك بكميات كافية من الحديد لسد احتياجيات المحافظة [٢٦]، وفي ٣ شباط ١٩٧٠ طلبت الغرفة من الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية التوسط لدى المؤسسة العامة للتجارة لفتح فرع لبيع الحديد في كركوك[٢٧] .

وعلى اثر مطالبة غرفة تجارة الكوت[٢٨] في ايار ١٩٦٩ بتأسيس مصرف سياحي في العراق ارسلت غرفة تجارة كركوك كتابا الى وزارة الثقافة والاعلام تؤكد فيه اهمية هذا الطلب لكون العراق بلد سياحي عالمي ، واخذ هذا المقترح بعين الاعتبار[٢٩] .

وفي عام ١٩٧٧ بدا رئيس الغرفة حساني ياسين محمد بعقد عدة اجتماعات مع المسؤولين في المحافظة وذلك من اجل تخصيص اماكن في المنطقة الصناعية في المحافظة لانشاء المعامل، وتكللت جهوده بالنجاح اذ تم تخصيص منطقتين للصناعيين ، وباشر اصحاب المشاريع الصناعية بتقديم معاملاتهم من اجل الحصول على اراضي لا نشاء مشاريعهم في تلك المناطق[٣٠] .

ونظر لمكانة وقدسية يوم الجمعة بالنسبة للمسلمين ، تباحثت الغرفة في عام ١٩٧٨ مع عدد من القصابين والدلاليين من اجل عدم العمل في هذا اليوم ، وعلى اثر هذه المباحثات رفعت الغرفة طلبا الى الادارة العامة في المحافظة تطلب فيه منع بيع المواشي في هذا اليوم[٣١]، ومن اجل المحافظة على حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية طالبت الغرفة في عام ١٩٧٩ من اصحاب المعامل في المحافظة بطرح افكارهم حول كيفية حماية منتجاتهم من المنافسة ، وكيفية تسعير هذه المنتجات من اجل العمل على ايصال طلباتهم للجهات العليا[٣٢] .

وخلال الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ واجه الاقتصاد العراقي تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي وتفكك النسيج المؤسسي القائم على ذلك[٣٣] ، مما اضطر النظام الى اللجوء الى القطاع الخاص حيث فسح له المجال للاستيراد من الخارج بدون تحويل خارجي ، وقامت الغرف التجارية بدور كبير في تلك المرحلة فكانت غرفة تجارة كركوك حريصة اشد الحرص على ممارسة مهامها على اكمل وجه ، اذ كانت تساهم في اجتماعات اللجنة الاقتصادية الشهرية في المحافظة والتي يراسها المحافظ عادل عبدالله مهدي الدوري(١٥-٩-١٩٧٩الى ١٣-٣-١٩٨٢)، وتقدم خلال هذه الاجتماعات رؤيتها حول احتياجات الاسواق في المحافظة والكيفية التي يمكن من خلالها توفير المواد الغذائية للمواطنين ، ومناقشة مشاكل التسويق والتوزيع ، وكانت هذه اللجنة تعتمد على التقارير الشهرية التي تعدها الغرفة بشكل منظم وتبين من خلالها للجهات المختصة حركة التداول السلعي والمواد المفقودة والشحيحة في الاسواق [٣٤].

في عام ١٩٨١ اشارت غرفة تجارة كركوك في تقريرها الاقتصادي الى ضرورة السماح لمستوردي الاقمشة باستيراد اقمشة تقل اسعارها عن سبعة دنانير ، وبينت ان هذا الامر مسموح به في بقية المحافظات ولكنه ممنوع في كركوك مما ادى الى احجام المستوردين عن استيراد الاقمشة ، واشارت الى المعوقات التي تجابه القطاع الخاص لا سيما فيما يخص المنشآت التجارية العامة التي كانت تفرض على الوكلاء شراء سلعة معينة مع سلعة سريعة الحركة ، وهذه السلعة لايكون عليها طلب من قبل المواطنين وبالتالي تتسبب بخسارة للوكلاء الذين اخذوا يحجمون حتى عن شراء السلع السريعة الحركة بسبب هذا الفرض وبالتالي ادى ذلك الى نقص

في السلع المعروضة في الاسواق ، مثال على ذلك ما تقوم به المنشاة العامة التجارية العراقية اذ تقوم ببيع تلفزيون ملون الى الوكلاء وتفرض عليهم شراء مواد غير مرغوب فيها مع التلفزيون، وبيع سكائر روثمن مع سكائر اخرى غير مرغوب فيها ، واكدت الغرفة على ضرورة القضاء على هذه الظاهرة خدمة للصالح العام[٣٥] .

وعلى اثر احتلال العراق للكويت في ٢ اب ١٩٩٠ وصدور قرار من الامم المتحدة رقم ٦٦١ في ٦ اب ١٩٩٠ الذي يقضي بفرض الحصار على العراق عبر حظر كل انواع التجارة معه ، واي تمويل للموارد المالية ما عدى الغذاء والدواء وضرورات الحياة[٣٦] ، كما فرضت على العراق طلبات تعويض مجحفة ناجمة عن اضرار حرب الخليج الثانية التي تقدر بزهاء (٣٥٠) مليار دولار[٣٧].

اتخذ العراق سلسلة من الاجراءات للحفاظ على العملة الصعبة الموجودة في البنك المركزي العراقي ومن بين تلك الاجراءات قرار الحكومة في عام ١٩٩١ بمنع استيراد وتدوال جملة من البضائع الغير ضرورية ، ومن اجل احاطة التجار بمضمون هذا القرار قامت غرفة تجارة كركوك بتشكيل فرق عمل من اعضاء وموظفي الغرفة توزعت في مختلف انحاء كركوك من اجل شرح ابعاد هذا القرار ، كما قامت الغرفة وبالتعاون مع محافظة كركوك بتزويد التجار باوراق يسمح لهم بموجبها بنقل وجلب المواد الغذائية من الموصل وبغداد الى كركوك ، فضلا عن ذلك قامت الغرفة بتزويد التجار في الاقضية والنواحي باوراق يسمح لهم بموجبها نقل المواد الغذائية والانشائية والكماليات من مركز مدينة كركوك الى داقوق والدبس والحويجة والتون كوبري[٣٨] .

ومن اجل اعانة العوائل العراقية في ظل ظروف الحصار لجأت الحكومة العراقية في ١٤ تشرين الاول ١٩٩٠ الى اقرار نظام البطاقة التموينية ، والذي بموجبه توزع السلع الاساسية مثل (الطحين والسكر والارز والشاي والبقوليات وحليبب الاطفال والزيت وغيرها) لكل عائلة وحسب عدد افرادها وعند بداية كل شهر ومن قبل وكلاء معتمدين لدى وزارة التجارة وباسعار مدعومة

من قبل الدولة ، وان هذا النظام نجح في توفير الحد المعقول من سلة الغذاء للعائلة العراقية مابين عامي ٢٠٠٣-١٩٩٠.

انطلاقا من مسؤوليتها حرصت غرفة تجارة كركوك على متابعة انسيابية نظام البطاقة التموينية فكانت تتابع الوكلاء وطبيعة المواد التي توزع ضمن مفردات الحصة وترفع تقاريرها الى وزارة التجارة واتحاد الغرف التجارية العراقية حول العقبات التي تجابة المواطنين في الحصول على مفرادت الحصة التموينية وغيرها من المشاكل[٣٩] . من جانب اخر عملت الغرفة وفي تلك الظروف الصعبة على الحيلوله دون استغلال التجار الوضع الاقتصادي فقامت وحسب التوجيهات التي كانت تتلقاها بتسعير المواد الاساسية (الطحين ، الرز ، الدهن ، الزيت ، السكر ، الشاي ، معجون الطماطة)، وسعرة كذلك اللحوم والدجاج والبيض والسكائر والتبوغ والشخاط ، كما كانت الغرفة منذ بداية الحصار الاقتصادي عضوا في لجنة تسعيرة الفواكه والخضر في مديرية زراعة كركوك ، اذ كانت اللجنة تعقد اجتماعاتها كل يوم ثلاثاء لاصدار تسعيرة جديدة للفواكه والخضر للايام السبعة القادمة ، من جانب اخر كان رئيس واعضاء الغرفة حريصون على منع استغلال التجار للوضع الاقتصادي وتمثل حرصهم بجولاتهم التفقدية للاسواق وتوجيههم الدائم للتجار بالعمل على توفير المواد الغذائية الضرورية للاسواق وعدم ممارسة الاحتكار او التلاعب باسعار المواد الغذائية المباعة للمستهلكين[٤٠]. ونتيجة لجهود الغرفة في تحقيق الاستقرار في اسواق المحافظة كانت كثيرا ما تتلقى كتب شكر وتقدير من الجهات الحكومية وعلى مختلف المستويات[٤١] .

كما كانت الغرفة حريصة كل الحرص على تنفيذ السياسة الحكومية الخاصة بتنشيط حركة التبادل التجاري وتوريد المواد الغذائية من قبل مستوردي النشاط الخاص والوسائل اللازمة لمواجهة المعوقات التي تعترض طريق التجار ، وتحددت الملامح الاساسية لهذه السياسة في اجتماع سري عقد في ١٣ ايار ١٩٩٣ في ديوان وزارة التجارة حضره مسؤولين في الوزارة ورئيس واعضاء اتحاد الغرف التجارية العراقية ، وبنهاية الاجتماع طلب من الغرف العمل على تعبئة جهود وامكانيات اعضائها باتجاه ما يلي :

١.التوسع في عمليات التصدير بالمقايضة واستخدام عوائدها في استيراد المواد الغذائية الاساسية ومواكبة تطبيق تعليمات المقايضة وبلورة المقترحات التي من شأنها تخفيف القيود وتسهيل اجراءاتها.

٢. استمرار الاتصال مع التجار في الاردن والدول الاخرى بما يحقق ديمومة العمل التجاري وطمأنتهم بأن الاجراءات التي اتخذت بسحب العملة من فئة (٢٥) دينار (السويسرية) ، لم يكن اجراءا موجها ضد التجار وانما لدعم عمليات المتاجرة وانهاء المضاربات وحثهم على ارسال شحنات المواد الغذائية المتفق عليها ، وعقد اتفاقيات جديدة معهم وتسديد اقيامها بالدينار العراقي وبالدولار حيث ان الاجراءات التنظيمية للتعامل بالعملات الاجنبية التي اعلن عنها مؤخرا ستسهم في تحقيق استقرار التعامل ووضع حد للتذبذبات في سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي.

٣.استغلال الامكانيات المتاحة في تصدير اكبر كمية من السلع القابلة للتصدير عبر الاردن [٤٢].

ومن جانب اخر ومن اجل مواجهة الحصار الاقتصادي وما يترتب عليه من اثار سلبية وضعت غرفة تجارة كركوك ضمن برنامج عملها لعام ٢٠٠٣ خطة عمل تضمنت ما يلي :

١.اقامة لقاءات متعددة مع التجار لحثهم على استقرار الاسعار وتوجيههم الى التعامل بالحدود المعقولة للربحية وتجنب استغلال الازمات والظروف الطارئة.

٢. دعم جهود النشاط التجاري في استيراد السلع التي يحتاجها البلد وبالاخص المواد الغذائية والسلع الضرورية والتوجيه نحو الالتزام بالشروط والمواصفات النوعية والصحية المقررة.

٣. التعاون مع مختلف الاجهزة الاقتصادية والتجارية وشركات القطاع العام لتطوير نشاط التجار ودورهم الايجابي في السوق.

٤. دعم نشاطي الاستيراد والتصدير للتجار وتقديم الخدمات والمعلومات لهم مع تبليغهم بكافة التعليمات والقوانين الصادرة بهذا الخصوص .

٥. الاستمرار في زيارة اسواق الاقضية والنواحي للاطلاع الميداني على اوضاع الاسواق التجارية والوقوف على مشكلاتها ومحاولة ايجاد السبل الكفيلة بحلها.

٦. تسهيل مهمة سفر التجار للاغراض التجارية الى خارج القطر عبر تزويدهم بكتب تأييد الى الاتحاد ومنحهم شهادات العضوية.

٧. حث المستثمرين على تطوير اسواق المحافظة وانشأ المراكز والمجمعات التجارية الحديثة ، ودعم المبادرات الاستثمارية في تاسيس الشركات المساهمة التي تخدم الحركة التجارية في المحافظة .

٨. دراسة الظواهر والمشاكل التي تعترض النشاط الاقتصادي والتجاري ومتابعتها وتقديم المقترحات التي تسهم في تنظيم الحركة التجارية في المحافظة.

٩. مواصلة الجهود في جمع التبرعات وتوزيعها على الفقراء والمتعففين للتخفيف من معاناتهم[٤٣].

عملت الغرفة جاهدة على تطبيق برامجها على ارض الواقع وهذا ما نراه واضحا من خلال تزويدها لتجار المحافظة بكتب تأييد الى السفارات العربية والاجنبية في بغداد لغرض منحهم سمات دخول الى بلدانهم للاغراض التجارية ، كما تم تزويد عدد كبير من التجار بكتب دخول الى سوريا بدون الحصول على سمة دخول [٤٤] . من جانب اخر كانت الغرفة تؤكد في اجتماعاتها على ضرورة تكثيف الزيارات الميدانية لاسواق المحافظة من قبل رئيس واعضاء ومدير الغرفة لحث التجار على توفير المواد الاساسية وباسعار مناسبة خدمة للصالح العام ، وكانت حريصة على وضع تقارير عن حالة السوق والاسعار ونورد فيما يلي على سبيل المثال تقرير للغرفة عن حالة السوق خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٢وهذا نصه))شهدت اسواق المحافظة خلال هذا الشهر ارتفاعا في قسم من المواد الغذائية الرئيسية مع توفرها في الاسواق بشكل جيد وكانت الاسعار كما يلي :

المـــــادة	الوزن	السعر / دينار	المادة	الوزن	السعر/دينار
سكر	٥٠ كغم	28500	طحين اماراتي	٥٠كغم	28000
رز تايلندي	٥٠ كغم	16500	طحين خبز محلي	٥٠ كغم	17500
رز فيتنامي	٥٠ كغم	9500	شاي الوزة	١ كغم	5500
دهن انواع	١٥ كغم	8000	شاي التفاحة	١ كغم	4300
دهن نوع فوكار	١٥ كغم	8500			

اما بالنسبة لاسعار العملات الاجنبية وخاصة منها الدولار فان سعر صرفة مقابل الدينار العراقي فكان يتراوح ما بين (١٩٥٠-٢٠٦٠) الف وتسعمائة وخمسون دينار الى الفين وستون دينار ، وبالنسبة لاسعار الذهب الخالص تيزاب فكان يتراوح ما بين (٢٠٢٠٠-٢٠٦٠٠) عشرون الف ومائتا دينار للغرام الواحد الى عشرون الف وستمائة دينار للغرام الواحد، كذلك شهدت اسعار المنتجات الزراعية ارتفاعا خلال هذا الشهر وكانت الاسعار كما يلي :

المـــادة	الـــوزن	السعر /دينار	المـادة	الوزن	السعر /دينار
طماطة	١كغم	300	بطاطا	١كغم	450
شجر	١كغم	300	فلفل	١كغم	200
قرنابيط	١كغم	350	جزر	١كغم	250
خس	١كغم	200			

اما بالنسبة لاسعار بيض المائدة المحلي والمستورد فكانت كما يلي:

بيض محلي سعر الطبقة الواحدة (٣٠ بيضة) ٢٧٠٠ الفان وسبعمائة دينار

بيض مستورد سعر الطبقة الواحدة (٣٠ بيضة) ٣٠٠٠ ثلاثة الاف دينار

واما بالنسبة لاسعار البقوليات والحبوب فكانت كما يلي [٤٥] :

المـــادة	الـوزن	السعر بالدينار	المادة	الوزن	السعر بالدينار
برغل	١ كغم	500	حبيه	١ كغم	600
عدس	١ كغم	250	فاصوليا	١ كغم	350
حمص	١ كغم	650	باقلاء	١ كغم	500

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ تعرض مبنى الغرفة لاعمال السلب والنهب والحرق، فما كان من رئيس واعضاء الغرفة الا العمل على اعادة اعمارها ، ومن ثم باشرت الغرفة باعمالها ولكن نتيجة للانفلات الامني والقانوني ، وعدم التزام التجار بالقوانين وغياب جهاز التقيس والسيطرة النوعية واجهت الغرفة صعوبات جمة في عملها في مقدمتها اغرق الاسواق بالبضائع الرديئة عدم التزام التجار بالتعليمات التي تصدرها ومع ذلك كانت الغرفة تحث التجار على استيراد المواد ذات المناشيء العالمية[٤٦] .

ثالثا : نشاطات غرفة تجارة كركوك السياسية والثقافية والاجتماعية

حرصت غرفة تجارة كركوك على ان تكون لها مساهمات مختلفة على عدة اصعدة منها السياسية والثقافية والاجتماعية، فعلى المستوى السياسي وعلى اثر وفاة (محمد) نجل رئيس الجمهورية احمد حسن البكر في ٢٥ اذار ١٩٧٨ قررت الغرفة اقامت مجلس للعزاء على روحه لمدة ثلاثة ايام في قاعة نادي التجار في كركوك[٤٧] .

كما كانت الغرفة حريصة على تقديم التبرعات للقضايا الوطنية ، فخلال الحرب العراقية – الايرانية حرصت الغرفة على تقديم الهدايا والتبرعات الى الجرحى الراقدين في المستشفيات والى مقاتلي الجيش الشعبي في المحافظة[٤٨] ، وتقدم التبرعات دعما للمجهود الحربي ، فعلى سبيل المثال تبرعت الغرفة في عام ١٩٨٦ بمبلغ قدره خمسة عشر الف دينار دعما لهذا المجهود[٤٩]، فضلا عن ذلك كانت الغرفة حريصة على المشاركة في المناسبات الوطنية فعلى سبيل المثال كانت بمناسبة يوم الشهيد تقدم الهدايا لعوائل الشهداء من منتسبي الغرفة[٥٠] .

اما على المستوى القومي فكان للغرفة بعض المواقف فعلى اثر احداث ايلول (ايلول الاسود) ١٩٧٠ في الاردن تبرعت الغرفة بمبلغ (٢٠٠) دينار لمساعدة المتضررين بهذه الاحداث[٥١] ، كما تبرعت في عام ١٩٧٣ بمبلغ من المـــال الى المجلس الاعلى لرعاية الشباب الفلسطيني[٥٢] .

ومن اجل دعم العمل الفدائي في جنوب لبنان قررت الغرفة القيام بحملة لجمع التبرعات الاختيارية من منتسبي الغرفة وبمبلغ قدره تسعة الاف دينار وشكلت لجنة لهذا الغرض ، وفي عام ١٩٧٩ شكلت الغرفة لجنة لجمع التبرعات للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، وجمعت ٨٢٠٦ دينار وارسلتها الى المحافظة لكي تقوم بدورها بارسالها الى مستحقيها[٥٣] .

اما على المستوى الثقافي فأن الغرفة كانت تسعى دائما لتقديم الدعم الممكن ففي عام ١٩٦٩ تبرعت بمبلغ ٢٠٠ دينار للطلاب الفقراء[٥٤] ، ومبلغ ١٠٠ دينار دعم لبناء مشروع مدينة للشباب ، ومبلغ ٢٠٠ دينار لدعم مديرية تربية كركوك[٥٥] ، وفي عام ١٩٧٠ تبرعت بمبلغ ٢٠٠ دينار لجمعية مساعدة الطلاب الفقراء[٥٦] ، كما حرصت على تدرب طلبة كلية الادارة والاقتصاد على كافة اعمال الغرفة الادارية والمالية[٥٧] وعلى تقديم الدعم لنادي كركوك وذلك من خلال منحه سلف من اجل النهوض بواقعه عبرالزام التجار المسجلين بالغرفة على الاشتراك بالنادي[٥٨] .

وفي عام ١٩٧٦ تبرعت بمبلغ ٢٥٠ دينار لجمعية الحقوقيين العراقيين فرع كركوك ، وبنفس المبلغ لجمعية الاقتصاديين العراقية فرع كركوك من اجل دعمهما في مزاولة نشاطهما[٥٩]، كما تبرعت لنادي الذهب الاسود في كركوك مبلغ ٢٥٠ دينار تشجيعا له [٦٠].

استمرت الغرفة على نهجها في تقديم الدعم لمختلف المؤسسات والجمعيات والنقابات وهذا ما نراه واضحا في محاضر الجلسات المتبقية في الغرفة والتي سلمت من الحرق ، اذ نجد ان الغرفة تبرعت في عام ٢٠٠٣ لنقابة الفنانين بمبلغ مائة وخمسون الف دينار دعما ليوم الفن والحركة الفنية ، وبمبلغ ١٥٠ الف دينار لقاعة النشاط المدرسي في المحافظة [٦١] ، وبمناسبة عيد المعلم ودعما للحركة التعليمية قدمت الغرفة في عام ٢٠٠٣ هدايا تقديرية للمعلمين المتميزين في المحافظة[٦٢] .

كما ساهمت الغرفة في عام ٢٠٠٣ بتقديم الدعم لغرض بناء واعمار المدارس في المحافظة، ودعم النشاط الرياضي وتكريم الطلبة المتفوقين[٦٣] ، وتقديم الدعم المادي للعاملين في نقابة الفنانين.[٦٤]

وحرصت الغرفة على تقديم الخدمات الاجتماعية لسكان مدينة كركوك عبر تقديم التبرعات للفقراء والمحتاجين وللمؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية ، ففي عام ١٩٦٩ ونتيجة لشحة كميات الرز في كركوك ذهب وفد من الغرفة الى ديالى والعمارة للاتفاق على شراء الرز وتوزيعه على المواطنين في كركوك[٦٥] ، وفضلا عن ذلك كانت الغرفة تجمع مبالغ ومواد غذائية من التجار وتقوم بتوزيعها على الفقراء والأيتام[٦٦].

ومنذ بداية الحرب العراقية الايرانية دأبت الغرفة على تقديم المساعدات والهدايا لجرحى الغارات الجوية [٦٧] ، كمـا حرصت على تقديم التبرعات لعوائل الشهداء[٦٨].

وشغلت الغرفة عضوية لجنة جمع التبرعات لمعونة الشتاء في المحافظة وقدمت لها الكثير من التبرعات ، وهذه اللجنة كانت تقدم للمحتاجين الملابس والبطانيات وغيرها[٦٩]، كما كانت تقدم التبرعات للجنة العليا لمهرجان يوم التامين فعلى سبيل المثال تبرعت لهذه اللجنة في عام ١٩٨٦ بمبلغ خمسة الاف دينار[٧٠] .

وفي ظل ظروف الحصار الاقتصادي الذي انهك العوائل العراقية قرر مجلس اتحاد الغرف التجارية العراقية في عام ١٩٩٢ تاسيس مشروع (صناديق الخير) في الغرف التجارية العراقية ، حيث تجمع تبرعات نقدية لهذا الصندوق من اعضاء الغرف التجارية ومنتسبي القطاع الخاص لتوزع على العوائل المحتاجة والطلبة المعوزين ودور الرعاية الاجتماعية والجمعيات الخيرية ، واولت الغرف التجارية واتحاد الغرف هذا المشروع الخيري الانساني جل اهتمامها ، وقامت بتوزيع المبالغ التي تتجمع في الصناديق على مستحقيها ، وبلغ مجموع المبالغ التي تم توزيعها منذ تأسيس هذه الصناديق في عام ١٩٩٢ ولغاية عام ٢٠٠٠ ما مقداره (٨٧٧،٨١٤ ،٩٦٤) ديناراً[٧١] .

بذلت غرفة تجارة كركوك جهود مضنية في سبيل انجاح مشروع صناديق الخير ، وحقق المشروع الاهداف المرجوه منه واخذت وتيرته في تصاعد مستمر مع مرور سنين الحصار المفروض على العراق ، فقد زادات الاموال المستحصلة منه وزادت نسبة المبالغ الموزعة ، وهذا ما نراه واضحا من خلال التقرير الخاص بصناديق الخير والمقدم في ٢٣ اذار ٢٠٠٢، اذ اشار

التقرير الى ان مجموع موارد صناديق الخير في مجالس الغرف التجارية العراقية لعام ٢٠٠١ فقط كان مقدارها (١٧٧، ٠٠٠ ، ٤٣٩) ، وهو مبلغ كبير في حينه ، اما مجموع العوائل المستفيدة من الصندوق فبلغ عددها (٥٥١٨١) عائلة [٧٢] .

غير ان صندوق الخير لم يستمر فقد قررت الغرفة الغائه بعد الاحتلال الامريكي للعراق وتعرض الغرفة لاعمال السلب والنهب اذ لم يعد بمقدورها في تلك المرحلة الاستمرار بتقديم الدعم لحاجتها الماسة للاموال[٧٣]. ولكن بعد ان تحسن موقف الغرفة المادي وبعد فترة وجيزة من العام نفسه بادرت بتأسيس صندوق عرف باسم (صندوق الفقراء) كانت توزع من خلاله مبالغ نقدية على الفقراء ، فضلا عن تقديم المساعدات المادية للجمعيات التعاونية ، كما لم تكن الغرفة بعيدة عما يحدث في الدول المجاوره وهذا ما نراه واضحا من خلال تقديمها لمساعدات مختلفة للمتضررين في تركيا وايران بسبب الزلازل التي ضربتهما وفي اعوام مختلفة وبالتنسيق مع مجلس المحافظة[٧٤] .

كما دأبت الغرفة على تقديم موائد طعام للفقراء في شهر رمضان المبارك ، واسست مشروع باسم سلة رمضان تقدم من خلاله للفقراء مواد غذائية مختلفة[٧٥] ، كما حرصت في عام ٢٠٠٣ على الوقوف الى جانب غرفة تجارة العمارة[٧٦] في تقديم المساعدات المادية لمرضى الجذام في محافظة ميسان[٧٧]، من جانب اخر حرصت الغرفة على تقديم المساعدات الممكنة للمرضى الذين بحاجة للعلاج خارج البلاد والمساعدات المادية لهم لا سيما ضحايا الاعمال الارهابية[٧٨].

ومن الملفت للنظر ان الغرفة كانت تساهم بشكل غير مباشر في تحقيق الاستقرار الامني في المحافظة وهذا ما نراه واضحا عبر دعمها لجهود رجال الشرطة ، فعلى سبيل المثال قامت الغرفة بتكريم منتسبي الشرطة لجهودهم في القاء القبض على عصابة مختصة بخطف المواطنين[٧٩].

رابعا :اسهامات الغرفة في عقد الندوات والمؤتمرات والاتفاقيات

حرصت الغرفة منذ تاسيسها على متابعة قضايا التجار وازالة كل العقبات التي تعترض طريقهم ، وكانت طريقة عقدت الندوات وبحضور المسؤولين احد الاساليب الناجعة التي اتبعتها الغرفة اذ تجمع وكلاء صنف معين وتفتح معهم حوار حول المشاكل التي يعانون منها ، وتطرح هذه المشاكل بحضور المسؤولين ، ونتيجة لكثرة هذه الندوات وتنوعها سنحاول فيما يأتي ان نسلط الضوء على جانب منها ، ففي عام ١٩٧٨ عقدت الغرفة عدة ندوات مع وكلاء الشركة العامة للمواد الغذائية ، والشركة العامة للحديد والخشب ، وشركة المخازن العراقية ، والشركة العامة للمواد المحفوظة والمعلبة ، والشركة العامة للسيارات وتم عبر هذه الندوات طرح مشاكل الوكلاء والعمل على حلها فعلى سبيل المثال طرح وكلاء الشركة العامة للسيارات مشكلة قلة الادوات الاحتياطية للسيارات وخصوصا السيارات الروسية ، وبناء على ذلك اكد مدير فرع الشركة العامة في كركوك والذي كان حاضرا بالندوة على حل هذه المشكلة باسرع وقت ممكن ، وبين استعداد فرع الشركة لمنح التسهيلات اللازمة للوكلاء الذين يرغبون في استيراد الادوات الاحتياطية على حسابهم الخاص[٨٠]، وفي عام ١٩٧٩ عقدت الغرفة خمسة ندوات شملت وكلاء الشركة العامة لتجارة المعلبات ، ووكلاء الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ووكلاء الشركة العامة لتجارة الحديد والخشب ، ووكلاء الشركة العامة للسيارات[٨١] .

وفي عام ١٩٨٠ عقدت الغرفة عدة ندوات مع وكلاء المنشاة العامة للتجارة العراقية فرع التاميم، ووكلاء المنشاة العامة لتجارة السيارات والاجهزة الدقيقة والمواد الانشائية[٨٢]، والمستوردين في المحافظة لدراسة المشاكل والمعوقات التي تجابههم[٨٣]، وتضمن عام ١٩٨٢ عقد بعض الندوات ففي ١تشرين الثاني عقدت ندوة مع وكلاء المنشأة (التجارية العراقية ، الاجهزة الدقيقة ، المواد الانشائية) وبحضور مدراء فروع هذه المنشأت شرح رئيس الغرفة اهمية الدور الذي يضطلع به الوكيل في ظل ظروف الحرب العراقية الايرانية ، واكد على ضرورة التعاون والتنسيق بين المنشأة والوكلاء واعطاء الافضلية لتسويق المنتوج الوطني وغيرها من الامور المتعلقة بالسوق والاسعار، وبالمقابل طرح الوكلاء جملة من المشاكل طالبين من الغرفة المساعدة في حلها وكانت هذه المشاكل تتمثل بـوجود شحة كبيرة في الثلاجات العراقية عشتار والطباخات الغازية العراقية ووعدم تجهيز الوكلاء بالاستمارات الخاصة بالمنتجات النفطية

لغرض تجهيز المستهلك بالمنظم وقنينة الغاز ، كما اشار الوكلاء الى سوء تغليف المنتجات العراقية مما يعرض الاجهزة للتلف ، وباشرت الغرفة بطرح هذه المشاكل على الجهات المسؤولة وسعت الى حلها[٨٤]، وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢ عقدت ندوة مع وكلاء (السيارات ، العدد والادوات اليدوية ، المخازن العراقية) واكد رئيس الغرفة على ضرورة الالتزام بالتسعيرة الرسمية وعرض المنتجات التي يحتاجها المواطن بشكل بارز ، كما طرح الوكلاء ضمن الندوة مشاكلهم وكانت ابرزها قلة الحصص الشهرية لوكلاء السيارات والعدد ، وتم الاتفاق معهم على زيادة هذه الحصص ، وبدعوة من الغرفة لوكلاء المواد الغذائية ووكلاء التسويق الزراعي تم عقدت ندوة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، وفي هذه الندوة طرح الوكلاء عدة شكاوي تتمثل بنقص في بعض المواد الغذائية وعدم وجود عدالة في توزيع المنتجات النباتية ، وعلى اثر هذه الشكاوي ابلغ رئيس الغرفة المسؤولين كلا حسب اختصاصه وحثهم على حل المشاكل بالسرعة الممكنة[٨٥]. واستمرت الغرفة على هذا النهج طيلة السنوات اللاحقة اذ عقدت عشرات القاءات والندوات ، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ ومن اجل النهوض بواقع المحافظة حرصت الغرفة على عقد ندوات ركزت على الكيفية التي يمكن من خلالها اعمار المحافظة ، كما كانت الغرفة تلتقي بالممثل التجاري لقوات التحالف وتعرض عليه السبل التي يمكن من خلالها تطوير النشاط التجاري في المحافظة[٨٦] .

اما على المستوى الخارجي فشاركت الغرفة في المؤتمر الخامس عشر لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمنعقد في عمان لفترة ١٨-٢٢ نيسان ١٩٧٠ [٨٧] ، وفي ٩ حزيران ١٩٧٠ استقبلت الغرفة وفدا رومانيا كبيرا حظي باستقبال مهيب من قبل اعضاء الغرفة[٨٨]، وفي ٢٤ شباط ١٩٨٦ شاركت الغرفة في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والذي عقد في جيبوتي[٨٩]

اما فيما يخص الاتفاقيات فسعت الغرفة بشكل خاص بها او عبر اتحاد الغرف التجارية الى عقد بعض الاتفاقيات مع الغرف التجارية الاقليمية لتعزيز الروابط التجارية ومن هذه الاتفاقيات بروتوكول التاخي بين غرفة تجارة كركوك وغرفة تجارة حلب في الجمهورية السورية في عام ٢٠٠٢ والذي نص على توثيق الروابط القومية المشتركة بين البلدين وتوطيد العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري[٩٠] .

الخاتمة

١. شهدت غرفة تجارة كركوك حالها حال بقية الغرف التجارية العراقية متغيرات مختلفة على الصعيد القانوني والاداري ، وكان لهذه المتغيرات اثرها في طبيعة الانشطة الاقتصادية والخدمات التي تقدمها ، ولعل اهم تلك المتغيرات كان بموجب قانون غرف التجارة العراقية رقم (٥٤) اذ خضعت الى سيطرة الدولة ، واصبح القطاع الاشتراكي له اليد الطولى في ادارة الغرفة، ودور اقل للقطاع الخاص ، وكذلك صدور قانون دمج الاتحاد العام للغرف التجارية مع اتحاد الصناعات العراقي عام ١٩٨٣ ، والذي اصبحت الغرف بموجبه تعنى بالنشاط التجاري والصناعي ، ومن ثم صدور قانون رقم (٤٣) عام ١٩٨٩ والذي انفصل بموجبه الاتحادين وعادت الغرفة الى صفتها المهنية، وعاد القطاع الخاص يتولى ادارتها بعيدا عن القطاع العام.

٢. ساهمت الغرفة بشكل فاعل في تنشيط الحياة الاقتصادية وازالة العراقيل التي تقف امام الانشطة التجارية والصناعية المختلفة في العراق بشكل عام وفي مدينة كركوك بشكل خاص، وذلك عن طريق وسائل مختلفة مثل ارسال المذكرات والبرقيات والوفود ، وعقد اللقاءات مع المسؤولين في الحكومة ، والمشاركة في اللجان المختلفة ، وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات المحلية ورفع التوصيات لاصحاب الشان .

٣. لم ينحصر نشاط الغرفة في المجال التجاري والصناعي ، بل كان لها مواقف مختلفة على المستوى السياسي اذ سجل لها العديد من المواقف الوطنية ، وعلى المستوى الثقافي كانت كثيرا ما تقدم الدعم للانشطة الثقافية ، فضلا عن مواقفها الاجتماعية في تقديم الدعم للمحتاجين .

٤. ساهمت الغرفة في بعض المؤتمرات الدولية ، وكان لها حضور فاعل ، كما عمدت لعقد بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع الغرف التجارية في الدول المجاورة لتسهيل النشاط التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية .

الهوامش والمصادر

(١) صلاح عريبي عباس ، " غرفة تجارة كركوك ١٩٥٧-١٩٦٩ دراسة تاريخية ((، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ١٧ ، العدد ٤ ، ايار ٢٠٠٨ ، ص ص٤٧٦-٤٩٨.

(٢) وثائق غرفة تجارة كركوك، نظام الاتحاد العام لغرف التجارة العراقية المشرع في ١٨ شباط ١٩٦٩. وسنشير الى وثائق غرفة تجارة كركوك بالشكل التالي : و . غ . ت . ك.

(٣) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٢٤٤ في ٧ ايار ١٩٧٤ .

(٤) و. غ. ت .ك ، النظام الداخلي للغرف التجارية العراقية الصادرة في عام ١٩٧٣.

(٥) المصدر نفسه

(٦) و. غ. ت .ك ، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لعام ١٩٧٨.

(٧) حساني ياسين محمد : من مواليد الانبار ١٩٣٢ ، انتقل مع عائلته منذ خمسينيات القرن العشرين الى كركوك ، ودخل المجال التجاري في شبابه حيث عمل في مجال المقاولات ، انضم الى الغرفة في عام ١٩٦٦ ، وفي عام ١٩٧٦ تولى رئاسة الغرفة الى عام ١٩٨٠ . و.غ.ت.ك ، ارشيف الغرفة ، الاضبارة الشخصية لحساني ياسين محمد المرقمة ٤٧٦ ؛ وتجدر الاشارة الى ان المعلومات عنه قليلة جدا رغم محاولة الباحث الوصول الى عائلته لكن دون جدوى .

(٨) عمر عبد الله علي القطان : ولد في مدينة كركوك في ١ تموز ١٩٢٩ ، في عائلة تمتهن تجارة استيراد القطن وبيع القماش ، بعد اكماله الدراسة الابتدائية اتجه نحو العمل التجاري في نهاية الاربعينيات ، حيث افتتح معمل للخياطة في القيصرية القديمة (السوق الكبير) ، غير انه معمله تعرض للحرق في عام ١٩٥٢ ، الا ان هذا الامر لم يثبط عزيمته فقد استطاع اعادته بشكل افضل من السابق ولكن في موقع اخر ، ومما زاد من ازدهار عمله تعاقده مع شركة النفط ، فقد اختص المعمل بخياطة البدلات الخاصة بالعمال ، وفي عام ١٩٦٢ قرر القطان تغيير نشاطه التجاري ليتجه نحو تجارة الادوات المنزلية والصوتية(ثلاجات ، مدافىء ، راديوات وغيرها)، كما وسع نشاطه التجاري ليشمل مواد البناء وذلك من خلال شرائه لمعمل للحصو ، وكذلك مجال العقارات من خلال بيع وشراء الاراضي، دخل القطان الغرفة التجارية في ١٢ ايلول ١٩٥٩ واصبح عضوا في مجلس الادارة في اواخر الستينيات من القرن العشرين ، وقد توفي عمر القطان في حزيران ٢٠٠١.و. غ. ت. ك ، ارشيف الغرفة،

الاضبارة الشخصية لعمر عبد الله القطان المرقمة ٥١٢ ؛ مقابلة شخصية للباحث مع مصطفى عبد الرحمن القطان في ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

(٩) مجيد صديق توفيق : من مواليد كركوك عام ١٩٣١ ، نشا في عائلة تجارية تمتهن تجارة بيع الاقمشة بالجملة في السوق الكبير في فترة الخمسينيات من القرن العشرين ، بعد اكمال دراسته الابتدائية اتجه للعمل التجاري مع والده واخوته ، وفي فترة الستينيات استقل بعمله التجاري واتجه للعمل في حقل تجارة الخضروات بالجملة ، ومن ثم توسعت تجارته ففتح معملا للحصو والرمل ، واتجه ايضا للعمل في مجال المقاولات ، وفي عام ١٩٧٩ حصل على اجازة استيراد وتصدير لقطع غيار السيارات وبقي يعمل في هذا المجال لغاية وفاته في عام ٢٠٠٤ ، انتمى لغرفة تجارة كركوك في عام ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٧٧ اصبح عضوا في مجلس ادارة الغرفة . مقابلة شخصية للباحث مع نبيل مجيد صديق توفيق في ٢٩ تشرين الاول ٢٠٢٠ ؛ دفتر عضوية غرفة تجارة كركوك لمجيد صديق توفيق الصادر في ١٩ نيسان ١٩٦٤.

(١٠) اتحاد الصناعات العراقي : تأسس هذا الاتحاد سنة ١٩٥٦ بموجب القانون رقم (٥٢) بهدف الدفاع عن مصالح الصناعيين ، وقد بلغ عدد المشاريع المنتسبة اليه في عام ١٩٥٧ حوالي ١٣٢ مشروعا ، وبحلول عام ١٩٥٨ وصل العدد الى ١٨٤ مشروعا كان راسمالها ٤٧ مليون دينار ، وقد سعى الاتحاد منذ تأسيسه الى حماية ورعاية مصالح الصناعيين ، وكان شعاره تثبيت مبدأ حماية الصناعة الوطنية ولكن ليس على حساب المستهلك ، وقد فتح له فروع مختلفة في بقية المحافظات العراقية . وثائق غرفة تجارة الموصل اتحاد الصناعات العراقي فرع نينوى ، تقرير لفرع الاتحاد عن اعماله لعام ١٩٨٨ ؛ سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ١٤٢.

(١١) و. غ. ت .ك ، التقرير السنوي باهم النشاطات والاعمال لغرفة تجارة كركوك لعام ١٩٨٥ مرسل الى الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية ، العدد ٥٤٦ في ٥ اذار ١٩٨٦.

(١٢) نزار توفيق العمري : ولد في مدينة الموصل عام ١٩٤٤ ، وفضلا عن كونه موظف حكومي فقد اشارت المعلومات في اضبارته الشخصية الى انه يعمل في التجارة العامة وان عنوانه التجاري في كركوك في الحي الصناعي ، وصنفه في الغرفة الثالث . و.غ.ت.ك ، ارشيف الغرفة ، الاضبارة الشخصة لنزار توفيق عادل المرقمة ١٤٥٣٦.

(١٣) مظهر مدحت احمد دده: من مواليد كركوك ١٩٣٩ من عائلة ملاك اراضي ومواشي ، واحد ررساء عشيرة الكاكائية في العراق ، بسبب وفاة والده الذي كان يعمل باش كاتب في السراي في كركوك لم يكمل دراسته الابتدائية ، وتوجه للعمل في املاك العائلة ، ومع بلوغه مرحلة الشباب توجه للعمل في مجال المقاولات لغاية عام ١٩٧٣ ، ولانه يمتلك عضوي اتحاد الصناعات العراقية منذ عام ١٩٥٨ قرر الدخول في المجال الصناعي بشكل واسع وذلك من خلال شراء معمل طابوق الذهب الاسود في كركوك، وفي ٢ تشرين الاول ١٩٦٦ حصل على عضوية غرفة تجارة كركوك ، ومن ثم اصبح احد اعضاء مجلس الادارة فيها ، ونظرا لمكانته الاجتماعية ونشاطه التجاري ولما يحظى به من سمعه طيبة في الاوساط التجارية تم انتخابة في عام ١٩٨٩ رئيسا للغرفة ، وبقي يشغل المنصب حتى وفاته في ١٢ نيسان ١٩٩٣. و.غ.ت.ك، ارشيف الغرفة ، الاضبارة الشخصية لمظهر مدحت دده المرقمة ٤٨٧ ؛ مقابلة شخصية للباحث مع تكين مظهر مدحت دده في ١٥ ايلول ٢٠١٧.

(١٤)عبد الواحد جدوع :من مواليد كركوك ١٩٣٩ من عائلة تجارية حيث كان والده يمتهن تجارة المواد الغذائية ، بعد اكماله الدراسة المتوسطة اتجه للعمل في المجال التجاري حيث اختص كوالده بتجارة المواد الغذائية ، وبمرور الزمن وسع تجارته من خلال فتحه لمعمل لمواد البناء (رمل وحصو) ، ثم انشأ معمل للطحين عرف باسم (شركة كركوك لانتاج الطحين المحدودة)، انتمى لغرفة تجارة كركوك في ١١ حزيران ١٩٦٢ ، واصبح عضوا في مجلس ادارتها منذ عام ١٩٦٦ ، وبالتالي يعتبر من اقدم اعضاء الغرفة ، وتوفى في عام ٢٠١٨. و.غ.ت.ك، ارشيف الغرفة ، الاضبارة الشخصية لعبد الواحد جدوع المرقمة ٢٤٠ ؛ مقابلة شخصية للباحث مع عبد الواحد جدوع في ٨ اب ٢٠١٧.

(١٥) و. غ. ت .ك ، نبذة مختصرة عن تأسيس غرفة تجارة كركوك .

(١٦)جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٥٣ في ١ ايار ١٩٨٩.

(١٧) و.غ.ت.ك، نبذة مختصرة عن تأسيس غرفة تجارة كركوك .

(١٨)صباح الدين محمد صالح الصالحي:ولد في مدينة كركوك عام ١٩٤٢ ، وحصل على شهادة بكالوريوس حقوق عام ١٩٦٦ واتجه للعمل في مجال المحاماة بعدها دخل المجال التجاري وفتح مكتبا للاستيراد والتصدير ، وبحلول عام ١٩٩٣ تولى رئاسة الغرفة ولايزال يشغل المنصب حتى الان(عام ٢٠٢٠) . و.غ.ت.ك ، ارشيف الغرفة ، الاضبارة الشخصية لصباح الدين محمد صالح الصالحي المرقمة ٣٨٠ ؛ مقابلة شخصية للباحث مع صباح الدين محمد الصالحي في ٥ شباط ٢٠١٧.

(١٩) مصطفى رؤف اوجي: من مواليد ١٩٣٧ من عائلة اوجي المعروفة ، ولد في عائلة تمتهن التجارة، عمل في ادارة الاعمال التجارية وقام بتوسيع نشاطه التجاري من خلال انشاء مكتبين في بغداد لتوزيع الافلام السينمائية لجميع انحاء العراق ، انتمى لغرفة التجارة واصبح عضوا في مجلس الادارة منذ عام ١٩٨٠. و.غ.ت.ك ، ارشيف الغرفة ، الاضبارة الشخصية لمصطفى رؤف اوجي المرقمة ٤١١ ؛ مقابلة شخصية للباحث مع نوزاد اوجي في كركوك في ٨ ايلول ٢٠١٧.

(٢٠) خليل اسماعيل ابراهيم اغا : ولد في كركوك عام ١٩٣٧ من عائلة تجارية تعمل في مجال تجارة المواد الغذائية ، اكمل دراسته وتخرج من الاعدادية الصناعية عام ١٩٦٠ ،ثم دخل سلك التعليم حيث عمل معلم في قرية الماحوز في الحويجة ، الا انه ترك مجال التعليم بعد سنة واحدة واتجه للعمل التجاري وفي مجال المقاولات والتعهدات تحديدا ، كما عمل في المجال الزراعي ، وكان يجهز قوات الجيش في كركوك بارزاق منذ عام ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٨٢ ،انضم للغرفة في ١٠ ايلول ١٩٦١، اصبح عضو مجلس ادارة الغرفة منذ عام ١٩٩٦ والنائب الاول لرئيس الغرفة ، توفي في عام ٢٠١٧ . و. غ. ت. ك ،ارشيف الغرفة ، الاضبارة الشخصية لخليل اسماعيل ابراهيم المرقمة ٢١٣ ؛ مقابلة شخصية للباحث مع خليل اغا في ٢٧ ايار ٢٠١٦.

(٢١) و.غ.ت.ك، نبذة مختصرة عن تأسيس غرفة تجارة كركوك .

(٢٢)جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٧٧٧ في ٧ حزيران ١٩٩٩ .

(٢٣) للتفاصيل ينظر : عباس ، المصدر السابق ، ص ص ٤٨٠-٤٨٥.

(٢٤) غرفة تجارة اربيل :تأسست غرفة تجارة اربيل في ٧ ايلول ١٩٦٦ وذلك من اجل خدمة المصالح التجارية وفقا لاحكام قانون غرف التجارة العراقية ، وقد ساهمت في رفع المذكرات والمقترحات الرامية الى التوسيع في الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الى اهالي اربيل . للتفاصيل ينظر :عباس قنبر ، دليل المصدرين والمستوردين العراقيين ، (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ٣٣٥.

(٢٥) و.غ.ت.ك، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة المالية ، العدد ٢٧٧ في ٢٤ ايار ١٩٦٨.

(٢٦) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (٨) في ١٦ كانون الاول ١٩٦٩.

(٢٧) المصدر نفسه، الجلسة (١٣) في ٣ شباط ١٩٧٠.

(٢٨) غرفة تجارة الكوت :تأسست غرفة تجارة الكوت في ٢٨ تموز ١٩٦٨ ، وقد عملت منذ تأسيسها على رعاية مصالح الاسر التجارية في الكوت وشاركت في العديد من المؤتمرات الدولية والداخلية . للتفاصيل ينظر : عباس قنبر ، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٢٩) و.غ.ت.ك، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة الثقافة والاعلام ، العدد ٢٧٩، في ٣ مايس ١٩٦٩.

(٣٠) و.غ.ت.ك، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لعام ١٩٧٨.

(٣١) و.غ.ت.ك، كتاب غرفة تجارة كركوك الى محافظة التاميم ، العدد ٢٥٧ ، في ١ تموز ١٩٧٨.

(٣٢) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (١٩) ، في ٢٨ نيسان ١٩٧٩.

(٣٣) من بين الأضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي خسارة ما يقرب من ٦٢ مليار دولار من العائدات النفطية ، واستنزاف ما يتراوح بين ٣٥ و٤٠ مليار دولار من أرصدة الاحتياطيات الأجنبية، وتراكم الديون الخارجية التي قدرت بنحو ٤٢ مليار دولار لدول غير عربية، و٣٥ ملياردولار لدول عربية ، وتحميله نفقات عسكرية إضافية قدرها ١٠٥ مليارات دولار، وتدمير بنى تحتية بما يعادل ٣٠ مليار دولار. ينظر :محمد علي الزيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، (الامارات ، ٢٠٠٦) ، ص ٧ ؛ حاكم محسن محمد ، " تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالادارة الكفوءة للعوائد النفطية " ، مجلة اهل البيت عليهم السلام ، العدد ٣ ، في ٢٦ نيسان ٢٠٠٦ ، ص ١٠٠.

(٣٤) و.غ.ت.ك، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لعام ١٩٨٠ ، نسخة مرسلة الى ديوان الرقابة المالية ، العدد ٦٠٣ ، في ١٧ حزيران ١٩٨١.

(٣٥) و.غ.ت.ك، تقرير غرفة تجارة كركوك الى الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ، العدد ٦٧٩ ، في ١١ تموز ١٩٨١.

(٣٦) ضاري خليل محمود ، " الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الانسان " ، بحث منشور في اعمال المؤتمر الدولي (انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الانسان في العراق) ، في بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠١) ، ص ص٨٣-٨٤.

(٣٧) عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق ، (بغداد ، ١٩٩٤) ، ص ٣٩٥.

(٣٨) و.غ.ت.ك، تقرير عن نشاطات الغرفة من اعداد عبد المنعم نوري مدير اعلام الغرفة عام ٢٠٠٢.

(٣٩) مقابلة شخصية للباحث مع صباح الدين الصالحي رئيس الغرفة في كركوك في ٥ شباط ٢٠١٧.

(٤٠) جريدة الوحدة ، كركوك ، العدد ٣٠ في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ٣.

(٤١) على سبيل المثال تلقت الغرفة كتاب كتب شكر وتقدير من مجلس الوزراء عام ١٩٩٢ وكتاب اخر من محافظة التأميم عام ٢٠٠ . و. غ. ت. ك، كتاب مجلس الوزراء الى غرفة تجارة كركوك ، العدد ٢٣٥٣ في ١٦ شباط ١٩٩٢ ؛ كتاب محافظة التأميم الى غرفة تجارة كركوك ، العدد ٧٦٢١ في ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٠.

(٤٢) و.غ.ت.ك، كتاب اتحاد الغرف التجارية العراقية الى غرفة تجارة كركوك ، سري ومستعجل ، العدد ٨٣/٢١٤/٤ في ١٥ ايار ١٩٩٣.

(٤٣) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة رقم (١٥) في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٣.

(٤٤) جريدة الوحدة ، كركوك ، العدد ٣٠ في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

(٤٥) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة رقم (١٣) في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

(٤٦) مقابلة شخصية للباحث مع صباح الدين الصالحي رئيس الغرفة في كركوك في ٢٣ شباط ٢٠١٧؛ مقابلة شخصية للباحث مع عبد المنعم نوري احمد مدير اعلام الغرفة في كركوك في ٢٣ شباط ٢٠١٧.

(٤٧) و.غ.ت.ك، اعلان ، العدد ١١٦ ، في ٢٥ اذار ١٩٧٨.

(٤٨) و.غ.ت.ك ، كتاب غرفة تجارة كركوك الى الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ، العدد ١٠٦٥ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٠.

(٤٩) و.غ.ت.ك، كتاب غرفة تجارة كركوك الى الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية ، العدد ٨٤٩ في ٦ مايس ١٩٨٦.

(٥٠) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (١١) في كانون الاول ١٩٨٦.

(٥١) المصدر نفسه، الجلسة (٣٢) ، في ٢٩ ايلول ١٩٧٠.

(٥٢) المصدر نفسه ، الجلسة (٥٢) ، في ١٩ حزيران ١٩٧٣.

(٥٣) و.غ.ت.ك ، كتاب غرفة تجارة كركوك الى محافظة التأميم ، العدد ٤٨ ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٩.

(٥٤) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (٥) ، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٩.

(٥٥) المصدر نفسه ، الجلسة (٨) ، في ١٦ كانون الاول ١٩٦٩.

(٥٦) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٥) ، في ٢١ تموز ١٩٧٠ .

(٥٧) على سبيل المثال دربت الغرفة في عام ١٩٨٤ ثلاثة طلبة من كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة وهم كل من ياوز محمد حلمي خالد وفؤاد علي محمد صالح وسعاد محمد. ينظر : و.غ.ت.ك، كتاب غرفة تجارة كركوك الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، العدد ٦٥٨ ، في ١٥ ايلول ١٩٨٤.

(٥٨) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (٦) ، في ٢ كانون الاول ١٩٦٩.

(٥٩) المصدر نفسه ، الجلسة ١١ ، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٦.

(٦٠) المصدر نفسه ، الجلسة ١٢ ، في ٢٤ شباط ١٩٧٦.

(٦١) المصدر نفسه ، الجلسة ١٥ في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٣.

(٦٢)المصدر نفسه ، الجلسة ١٦ في ٢٤ شباط ٢٠٠٣.

(٦٣) المصدر نفسه ، الجلسة٣٣ في ٢٧ ايلول ٢٠٠٤.

(٦٤) جريدة الوحدة ، كركوك ، العدد ٣٠ في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ٣.

(٦٥) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (١) في ٣ نيسان ١٩٦٩.

(٦٦) مقابلة شخصية للباحث مع عبد الواحد شاكر جدوع عضو في ادارة الغرفة ، في ٤ تشرين الاول ٢٠١٧ .

(٦٧) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة(١٤)، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠.

(٦٨) المصدر نفسه ، الجلسة (١٤) ، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠.

(٦٩) المصدر نفسه، الجلسة (٧) ، في٢٣ تموز ١٩٦٨ ،المصدر نفسه ، الجلسة (٤) ، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ ؛ المصدر نفسه،الجلسة (١٠)، في٢٠ كانون الاول ١٩٧٠.

(٧٠) محاضر جلسات الاتحاد العام للغرف التجارية ، الجلسة ١ ، الرقم ١٠ ، في ٢٣ شباط ١٩٨٦.

(٧١) عبد الستار شنين الجنابي ،غرفة تجارة النجف الاشرف دراسة تاريخية اقتصادية وثائقية،(النجف،٢٠١٣)،ص ٣٤١.

(٧٢) وثائق الاتحاد العام لغرف التجارة العراقية ، التقرير الخاص بصناديق الخير المقدم الى جدول اعمال الجلسة الثالثة للدورة الحادية عشر ، بغداد ٢٣ اذار ٢٠٠٢ ؛ الجنابي ، المصدر السابق ، ص ٣٤١.

(٧٣) المصدر نفسه ، الجلسة ١٨ في ٢٦ حزيران ٢٠٠٣.

(٧٤) مقابلة شخصية مع صباح الدين الصالحي رئيس الغرفة في كركوك في ٨ شباط ٢٠١٧.

(٧٥) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (٦٦) ، في ٢٧ تموز ١٩٧٤؛ مقابلة شخصية مع عبد المنعم نوري مدير اعلام الغرفة في كركوك في ٦ شباط ٢٠١٧.

(٧٦) غرفة تجارة العمارة :تأسست في عام ١٩٥٠ لتجمع ابناء الاسر التجارية في المحافظة وترعى مصالحهم ، وقد عملت منذ تاسيسها على تحقيق الاهداف التي اسست من اجلها وكانت ترسل الكتب الرسمية وتقابل المسؤولين لانعاش الحركة التجارية .ينظر : قنبر ، دليل المصدرين ،المصدر السابق، ص٣٥٩.

(٧٧) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (١٥) في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٣ .

(٧٨) مقابلة شخصية مع نوزاد اوجي في كركوك في ٨ شباط ٢٠١٧.

(٧٩) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (٣٦) في ٢٢ كانون الاول ٢٠٠٤.

(٨٠) و.غ.ت.ك، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لسنة ١٩٧٨.

(٨١) و.غ.ت.ك ، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لسنة ١٩٧٩ ، نسخة مرسلة الى الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ، العدد ٥٥٦ ، في ٩ حزيران ١٩٨٠.

(٨٢) و.غ.ت.ك، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لسنة ١٩٨٠.

(٨٣) و.غ.ت.ك، الندوات التي اقامتها الغرفة او التي ساهمت فيها خلال عام ١٩٨٠.

(٨٤) و.غ.ت.ك، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لسنة ١٩٨٢ ، نسخة مرسلة الى الاتحاد العام لغرف التجارية العراقية ، العدد ١٢٨٦ ، في ١٤ نيسان ١٩٨٣.

(٨٥) و.غ.ت.ك، التقرير السنوي لغرفة تجارة كركوك لسنة ١٩٨٢ ، نسخة مرسلة الى الاتحاد العام لغرف التجارية العراقية ، العدد ١٢٨٦ ، في ١٤ نيسان ١٩٨٣.

(٨٦) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك ، الجلسة (١٨) في ٢٨ حزيران ٢٠٠٣.

(٨٧) المصدر نفسه ، الجلسة (١٥) في ٣ اذار ١٩٧٠.

(٨٨) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٤) في ٩ حزيران ١٩٧٠.

(٨٩) و.غ.ت.ك، امر اداري ، العدد ٤٠٩ ، في ١٧ شباط ١٩٨٦ .

(٩٠) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (١٣) في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢.